

أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمصارف الخليجية: دراسة قياسية

The Impact of Applying Governance Principles on the Financial Performance of Gulf Banks: An Econometric Study

bourakba.chawki@univ-setif.dz	جامعة فرحات عباس سطيف1	د. شوقي بورقية
tourihoussam@gmail.com	جامعة فرحات عباس سطيف1	ط. د. حسام توري
mr.benzid19@gmail.com	جامعة فرحات عباس سطيف1	ط. د. يوسف بن زيد
benameurzoubir@gmail.com	جامعة فرحات عباس سطيف1	ط. د. الزبير بن عامر
ouahidaboulmerdj069@gmail.com	جامعة فرحات عباس سطيف1	ط. د. وحيدة بولمج

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/30

تاريخ الاستلام: 2021/12/16

المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية - المجلد 11 - العدد 01 - (ديسمبر 2021) - ص 04 - 28

ملخص:

اتسع الاهتمام بحوكمة الشركات في البنوك، لتحسين كفاءة وأداء الأعمال المصرفية ومكافحة الفساد، باعتبارها أحد الركائز الأساسية في استقرار وتطور الاقتصاد من خلال تفعيل وتطبيق الأنظمة والقوانين، والتأكيد على أهمية الإفصاح والشفافية فيها. حيث قمنا من خلال هذه الورقة بدراسة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمصارف في منطقة الخليج وذلك خلال الفترة 2010-2018، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة والأداء المالي للمصارف الخليجية محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: مبادئ الحوكمة، الأداء المالي، مجلس الإدارة، العائد على مجموع الأصول، العائد على حقوق الملكية.

تصنيف EL: c22,f21,f23

Abstract

The interest in corporate governance in banks expanded to improve the efficiency and performance of banking and anti-corruption, as it is one of the main pillars in the stability and development of the economy through the activation and application of laws and regulations, and emphasizing the

Where we studied through this paper the effect of applying the principles of corporate governance on the financial performance of banks in the Gulf region during the period 2010-2018, using the least squares method

The study reached a set of results, the most important of which is that there is a statistically significant relationship between the variables of governance and the financial performance of the Gulf banks under study.

Key Word: Principles of governance, financial performance, board of directors, return to total assets, return on equity.

JEL Classifications : c22,f21,f23

1. مقدمة:

تعود جذور دراسة حوكمة الشركات إلى القرن التاسع عشر، إثر نشوء شركات المساهمة وما رافقها من بروز مشاكل فصل الملكية عن الإدارة أو ما يعرف بمشكل الوكالة، إلا أن الاهتمام بمفهوم الحوكمة ازداد بشكل كبير في نهاية التسعينات من القرن الماضي لما شهدته الاقتصاد العالمي من تطورات كبيرة كانتشار العولمة والتحرر، والانتقال إلى نظام السوق المفتوح، ما أدى إلى حدوث أزمات مست العديد الدول، منها الأزمة الآسيوية 1997، وأزمة 2008 إضافة إلى انهيار شركة أنرون Enron سنة 2003، حيث دلت الدراسات أن بعضها يرجع لعدم فعالية إدارة المخاطر.

يتميز العمل البنكي بأعماله المحفوفة بالمخاطر مما يستدعي إلى معرفته على طريقة كفيلة تسمح بتوزيع هذه المخاطر مع المحافظة على أدائه الجيد، وثقة الزبائن والعملاء الذين يتعامل معهم، وهذا ما يجعل تطبيق الحوكمة على مستوى البنوك يتميز بقليل من التعقيد عن باقي القطاعات، وذلك نظرا لأنها أوسع وأشمل حيث تهتم بمصالح الجميع بما فيهم المساهمين والمودعين.

ومنذ ذلك الحين اتسع الاهتمام بحوكمة الشركات في البنوك، لتحسين كفاءة وأداء الأعمال المصرفية ومكافحة الفساد، باعتبارها أحد الركائز الأساسية في استقرار وتطور الاقتصاد من خلال تفعيل وتطبيق الأنظمة والقوانين، تعزيز الرقابة الداخلية لها، متابعة وتنفيذ الاستراتيجيات، تحديد الأدوار والصلاحيات، والتأكيد على أهمية الإفصاح والشفافية فيها.

1.1- الاشكالية الرئيسية:

ومن هنا نخلص إلى طرح إشكالية البحث التالية:

ما هو أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للبنوك في منطقة التعاون الخليجي؟

بالإضافة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر تشكيلة مجلس الادارة على العائد على مجموع الأصول وعلى العائد على حقوق الملكية في منطقة التعاون الخليجي؟
- كيف تؤثر تشكيلة المساهمين في البنك على العائد على مجموع الأصول وعلى العائد على حقوق الملكية في منطقة التعاون الخليجي؟

2.1 - فرضيات الدراسة

- هناك علاقة طردية بين تطبيق مبادئ الحوكمة والأداء المالي في البنوك في منطقة التعاون الخليجي؛
- كلما تنوعت تشكيلة مجلس الادارة ادى الى تحقيق عائد أكبر على الأصول وعلى حقوق الملكية في منطقة التعاون الخليجي؛
- وجود مساهمين من مختلف الأصناف يزيد من الأداء المالي في البنوك في منطقة التعاون الخليجي.

3.1- الدراسات السابقة:

- دراسة عبد الستار عطي ورشيدة بن جازية بعنوان: "تأثير الحوكمة على الأداء في البنوك التونسية (Abdessatar AT1, 2018)" أجريت الدراسة على 9 بنوك تونسية مدرجة في بورصة الأوراق المالية خلال الفترة من: 2000-2006 حيث تم اعداد ثلاث نماذج قياسية للمتغيرات المتعلقة بالأداء (العائد على الأصول، العائدة على حقوق الملكية، الكفاءة) باستخدام معادلة انحدار خطي متعدد مكون من المتغيرات المفسرة (حجم مجلس الإدارة، الازدواجية، تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية، عدد المديرين الاجانب وحجم البنك) وتوصل الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين العائد على الأصول وكلا من حجم مجلس الإدارة، المديرين الأجانب، الازدواجية، وحجم البنك وعلاقة عكسية مع ممثلي الدولة والمؤسسات العمومية. بالنسبة للعائدة على حقوق الملكية فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية مع كلا من حجم مجلس الإدارة، المديرين الأجانب، وحجم البنك بينما باقي المتغيرات المتمثلة في الازدواجية وتمثيل الدولة والمؤسسات العمومية في مجلس الإدارة فهي في علاقة عكسية مع العائد على حقوق الملكية. بالنسبة للكفاءة فقد تم رفض النموذج المتعلق بها بسبب عدم معنوية هذا الأخير.

- دراسة بدر بلكبير وآخرون بعنوان: "تحليل أثر حوكمة البنوك على الأداء حالة المغرب " (Badr, 2018)، حيث أجريت الدراسة على: 8 بنوك مغربية خلال الفترة من: 2007-2016 تم اعداد نموذج قياسي من خلال معادلة انحدار خطي متعدد مكون من المتغيرات المفسرة التي تم تقسيمها إلى قسمين متغيرات متعلقة بمجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، الازدواجية، لجنة التدقيق، عدد المديرين الأجانب)، ومتغيرات متعلقة بتشكيلة المساهمين (مساهمة الأجانب،

مساهمة المؤسسات الاستثمارية، مساهمة الدولة)، ومدى تأثيرها على العائد على الأصول توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين هذا الأخير وبين حجم مجلس الإدارة، مساهمة المؤسسات الاستثمارية، مساهمة الدولة وعلاقة عكسية مع باق المتغيرات.

- دراسة Cesario Mateus، Salam Belhadj بعنوان "تأثير الحوكمة على أداء المصارف في أوروبا" (Salam Belhadj, 2016) حيث بحثت الدراسة في كيفية تأثير حوكمة الشركات على أداء البنوك لعينة 73 بنك من 11 دولة أوروبية خلال الفترة 2002-2011 وتمت مجريات الدراسة بطريقتين: الطريقة الأولى من الدراسة لم يتم تقسيم الفترة قبل وبعد الأزمة المالية، اما الطريقة الثانية فقسمت الدراسة إلى مرحلتين: مرحلة قبل واثناء الأزمة 2002-2006، ومرحلة ما بعد الأزمة 2007-2011 وكانت الدراسة قياسية تبحث في نوعية العلاقة بين المتغيرات المتعلقة بالأداء (العائد على الأصول، العائدة على حقوق الملكية، القيمة الدفترية) والمتغيرات المفسرة (حجم مجلس الإدارة، الازدواجية، نوع الجنس الموجود في مجلس الإدارة) والمتغيرات التحكيمية (حجم البنك، الرافعة المالية، ونسبة السيولة) أظهرت النتائج أن متغيرات الحوكمة لها تأثير على الأداء الحقيقي للبنوك حيث توصلت إلى أن حجم مجالس الإدارة أثرت بالإيجاب قبل الأزمة على أداء البنوك في حين المجالس ذات العدد الصغير حققت أداء أفضل من المجالس الأكبر خلال أزمة 2008 وهذا راجع إلى كون المجالس ذات العدد الصغير تكون أسرع وأفضل في اتخاذ القرار خاصة أثناء الأزمات، أداء البنوك يكون أفضل عندما يكون هناك عدد أقل من المدراء التنفيذيين المستقلين وهذا أيضا خلال الأزمة، وجود العنصر النسوي في مجلس الإدارة إيجابي قبل الأزمة، لكن لم يضيف ذلك أي قيمة أثناء الأزمة، ازدواجية الوظيفة بالنسبة للمدراء التنفيذيين كان له الأثر الإيجابي والكبير قبل الأزمة في حين ليس له علاقة بذلك أثناء الأزمة.

- دراسة نوي فاطمة الزهرة بعنوان "أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية" (الزهرة، 2017)، حيث قامت الباحثة بدراسة عينة من البنوك الجزائرية العامة والخاصة لمعرفة مدى تأثير تطبيق آليات الحوكمة على أداء هذه البنوك للفترة 2004-2014، تمثلت العينة في سبعة بنوك أربعة عمومية هي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، وثلاثة بنوك خاصة: بنك الخليج، بنك سوسيتي جنرال وترست بنك، وذلك بإعداد ستة نماذج قياسية للمتغيرات التابعة (العائد على حقوق الملكية، والعائد على إجمالي الأصول)، والمتغيرات المفسرة (هيكل الملكية، حجم مجلس الإدارة، ازدواجية مهام المدير التنفيذي، نسبة رأس المال، مخصصات خسائر القروض بالنسبة لإجمالي القروض، نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال) وكانت نتائج الدراسة كما يلي: - فيما يخص هيكل الملكية والأداء المالي في حالة البنوك العمومية الجزائرية علاقة عكسية لأنه تسيطر عليها

الدولة، أما بالنسبة للبنوك الخاصة فهي أيضا هيكل ملكيتها يعاني نقاط الضعف وذلك لسيطرة فئة قليلة من المساهمين (عبارة عن مؤسسات) تركز الملكية يكون له أثر سلبي على أداء المصارف، حجم مجلس الإدارة لا يؤثر على الأداء البنكي في البنوك العمومية فالمجلس تقريبا مهمته هو التصديق على الأرقام والقرارات الصادرة من إدارة البنك، أما البنوك الخاصة فيتأثر حجم مجلس الإدارة إيجابيا مع الأداء، لا تؤثر ازدواجية مهام المدير التنفيذي على الأداء المالي للبنوك بالرغم من العلاقة السلبية التي تربطهم ذلك أن البنوك الجزائرية تحتاج إلى تفعيل مجلس الإدارة أولا، كما يجب تخفيض نسبة كل من مخصصات القروض ونسبة رأس المال لأنهما تؤثران سلبا على الأداء المالي للبنوك، ولا تؤثر نسبة الأصول الثابتة إلى رأس المال على الأداء المالي إلا في حالة البنوك الخاصة، ذلك أن البنوك العمومية أصولها الثابتة تتمثل في المباني والتجهيزات التي تحتاجها لممارسة نشاطها ولا تعكس الأصول التي تستخدمها في الاستثمار.

- دراسة Chenini Hajer & Jarbouy Anis بعنوان: "Analysis of the impact of governance on bank performance case of commercial Tunisian banks" (Chenini Hajer, 2016)، حيث هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر متغيرات الحوكمة المتمثلة في الجمع بين وظائف الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، نسبة أعضاء مجلس الإدارة الأجانب، نسبة الأعضاء الذين يمثلون الدولة ونسبة الأعضاء الممثلين للهيئات العامة، على الأداء المالي والمتمثل أساسا بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، وذلك لثمانية بنوك تجارية تونسية للفترة الممتدة بين 2000-2011، وذلك باستخدام نموذج مقدر بطريقة المربعات الصغرى.

- دراسة Tangakou Soh Robert بعنوان: "حوكمة البنوك والربحية المالية في الكاميرون" (Tangakou Soh Robert, 2015)، حيث أجريت الدراسة على عشرة بنوك كاميرونية خلال الفترة من: 2005-2012 بإعداد نموذجين قياسيين للمتغيرين التابعين (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) من خلال معادلة انحدار خطي متعدد مكون من المتغيرات المفسرة (حجم مجلس الإدارة، وجود اداريين أجانب، تمثيل الدولة والمؤسسات العمومية، حجم البنك، وجود أعضاء مستقلين، مصاريف الاستغلال البنكي، القروض البنكية، رأس المال الخاص، النمو الاقتصادي، والتضخم)، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين العائد على الأصول وكلا من حجم مجلس الإدارة، وجود اداريين أجانب، القروض البنكية، رأس المال الخاص والتضخم، وعلاقة عكسية مع باقي المتغيرات بمستوى معنوية مختلفة. أما بالنسبة للعائد على حقوق الملكية فقد تم الوصول إلى أن هناك علاقة موجبة بينه وبين وجود اداريين أجانب، القروض البنكية، والتضخم وعلاقة عكسية مع باقي المتغيرات عند مستويات معنوية مختلفة.

- دراسة Ashenfi Beyene Fanta, Kelifa Srmolo Kemal, Yodit Kassa Waka تحت عنوان "حوكمة الشركات وتأثيرها على أداء البنوك في إثيوبيا" (Ashenafi Beyene Fanta, 2013)، حيث هدفت الدراسة البحث في آليات الحوكمة وتأثيرها على أداء البنوك التجارية وذلك في غياب وجود البورصة المنظمة، كما حددت العلاقة بين المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة مع الأداء البنكي من خلال مؤشر ROA العائد على الموجودات (المردودية الاقتصادية)، ومؤشر ROE العائد على حقوق الملكية (المردودية المالية)، استعملت بيانات مالية من 9 بنوك تجارية لدولة إثيوبيا خلال الفترة 2005-2011، بإعداد نموذجين قياسيين للمتغيرين التابعين (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية) من خلال معادلة انحدار خطي متعدد مكون من المتغيرات المفسرة (حجم مجلس الإدارة، وجود لجان التدقيق، نسبة كفاية رأس المال ومربحها، مخصصات خسائر القروض)، والمتغيرات التحكيمية (حجم البنك، وتركز الملكية)، توصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي: كفاية رأس المال يعتبر كواجهة للمحددات الخارجية للحوكمة، وكلما كانت النسبة في وضعية جيدة دليل على حوكمة البنك بطريقة جيدة وهذا يؤدي إلى أداء جيد، كما توصلت أيضا إلى أنه كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة، ووجود لجان التدقيق في هذا المجلس قلت ربحية البنك، ويعود ذلك إلى هدر موارد البنك بدلا من المساهمة فيها، كما لا تأثر ربحية البنك بمخصصات خسائر القروض، ونسبة القروض للودائع، وهيكل الملكية، ويعتبر حجم البنك عامل مهم في مساهمة ربحيتها ويعود ذلك إلى ما يعرف باقتصاديات الحجم.

- دراسة Mahboubbeh Bahreini & Mazlina Mat Zain بعنوان "Impact of corporate governance on performance of banking sector in Malaysia" (Zain, 2013) هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير خصائص حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق وعدد اجتماعاتها وأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين) على أداء القطاع المصرفي المالي والمعبر عنه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE، وقد وضع الباحثان ثلاثون بنكا تحت الدراسة للفترة الممتدة بين 2005-2009، باستخدام panel data. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين أداء البنوك وكل من حجم مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق وعدد اجتماعات لجنة التدقيق. ووجود علاقة سلبية بين كل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وأعضاء لجنة المراجعة المستقلة غير التنفيذية وبين أداء البنوك المقاس بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE. ومن أهم نتائج الدراسة وجود تأثير ضعيف لكل من حجم مجلس الإدارة، نسبة المديرين الأجانب، وحجم البنك على مستوى الأداء مقاسا ب ROE. ووجود علاقة إيجابية بين كل من نسبة المديرين الأجانب ونسبة المديرين الذين يمثلون المؤسسات العامة وأداء البنوك مقاسا ب ROA. بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من حجم مجلس الإدارة ونسبة المديرين الذين يمثلون المؤسسات العامة مع متغيرات الكفاءة التي تعتبر من المؤشرات الداخلية لأداء البنوك.

- دراسة Mohamed Fatimoh بعنوان: "Impact of corporate governance on banks performance in Nigeria" (MOHAMED, 2012)، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر متغيرات الحوكمة والمتمثلة أساساً بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان على الأداء المالي والمتمثل في معدل العائد على الأصول ROA، لتسعة بنوك نيجيرية للفترة الممتدة بين 2001-2011، وذلك باستخدام panel data. ومن أهم نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان معدل العائد على الأصول، أي هناك علاقة قوية بين الحوكمة والأداء المالي.

2. ماهية الحوكمة

1.2 نشأة وتطور الحوكمة

تعود نشأة الحوكمة إلى نشوء الرأسمالية وهذا من خلال تنبؤات آدم سميث عام 1776م التي ذكرها في كتابه ثروة الأمم "إنه من غير المتوقع من مديري الشركات المساهمة أن يشرفوا على الشركات كما لو أنه من يدير هذه الشركات هم أنفسهم أصحابها، وذلك لأن المديرين يقومون بإدارة أموال غيرهم، وليس أموالهم الشخصية، ومن المتوقع أن يكون هناك إهمال بشكل أو بآخر في إدارة شؤون هذه الشركات". بعدها قام كلا Means & Berls عام 1932م بالتطرق لمفهوم فصل الإدارة عن الملكية من خلال كتابهما بعنوان The Modern Corporation and Private Property (الحمود، 2013).

في ظل تصارع المصالح بين المساهمين والإدارة كون الإدارة تسعى إلى تحقيق عوائد قصيرة الأجل، بينما المستثمرون يهدفون إلى تحقيق عوائد على المدى الطويل، ما يؤدي إلى ضعف الإفصاح والشفافية من طرف الإداريين، وفي بعض الأحيان قد تصل إلى الفساد المالي والإداري، فظهرت نظرية الوكالة ويعتبر Jensen & Meckling من أوائل الذين تطرقوا إلى نظرية الوكالة سنة 1976، وللحيلولة دون نزاع المصالح بين الإدارة والملاك رأى (WILLIAM 1978) أن آليات الحاكمية المؤسسية السليمة هي من تحدث التوازن بين أطراف العلاقة.

تطورت الحوكمة وتم إضافة تعديلات عليها حيث أن في سنة 1992 قامت لجنة Cadbury بإصدار تقريرها بعنوان المالية لحوكمة الشركات، حيث ألزم الشركات بالإفصاح عن الالتزام بقواعد الحوكمة وتقديم تفسير عن ما تم الالتزام به، أما في سنة 1995 تم صدور تقرير Greenbury الذي ركز على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، والذي أوصى بالإفصاح الكامل عن المدفوعات للإدارة من رواتب ومكافآت. في سنة 2001 وفي أعقاب الانهيارات التي شهدتها شركة Enron الأمريكية للطاقة وشركة ورلد كوم وشركة زيروكس وشركة ميراك أصدرت هيئة الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية قانون ساربنس أوكسلي في سنة 2002 الذي ركز على دور حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والإداري كما زاد

اهتمامه بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الداخلية وتحديد لجان مستقلة للتدقيق لزيادة الإفصاح والشفافية في عرض القوائم المالية (الحمود، 2013، صفحة 5).

وبعدها تم صدور تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لحوكمة الشركات التي أصبحت حجر الأساس ومعيّار دولي لوضعي السياسات والمستثمرين والشركات الآخرين في جميع أنحاء العالم، وتم إصدار عدة نسخ من قبل المنظمة وفي 2008 تضمنت النسخة مجموعة من القواعد المدموجة بالخبرات العملية المشتركة التي تدعو جميع الأطراف للاضطلاع بمسئولياتهم. وفي الآونة الأخيرة أصبحت جميع الشركات ملزمة بتطبيقها في جميع أنحاء العالم (وسيلة، 2015).

2.2 - مبادئ الحوكمة

أدت الانهيارات المالية التي حدثت في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وتعرض العديد من البنوك والشركات إلى الإفلاس، بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية وظهور الاقتصاديات الناشئة والتي تبنت منهج التحرر الاقتصادي والانفتاح على الأسواق العالمية، دفعت كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى المشاركة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في دراسة آلية الحوكمة ومدى فاعليتها بكل من الأسواق المتقدمة والناشئة، وخلصت الدراسة إلى صياغة خمسة مبادئ للحوكمة والتي تم إعلانها سنة 1999، وتشمل هذه المبادئ كلا من حفظ حقوق جميع المساهمين، المعاملة المتساوية بين المساهمين، دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، بالإضافة إلى ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة. (بريش، 2006)

3.2- تعريف حوكمة المصارف:

يعرف بنك التسويات الدولية حوكمة المصارف بأنها "الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين". (bancaire, 1999)

وحسب لجنة بازل فإن للحوكمة دور مهم في ضمان استقرار النظام المصرفي، حيث أن ضعف الحوكمة له عواقب وقد تؤدي إلى انهيار المصارف، وهذا ناتج عن فقدان الثقة في قدرة المصرف على الإدارة السليمة لموجوداته ومطلوباته، فالمصرف بالإضافة إلى مسؤولياته تجاه المساهمين، لا يجب أن يهمل مسؤولياته اتجاه المودعين (الزهرة، 2017، صفحة 103)، فلجنة بازل إذا ترى "أنّ الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا، والتي تؤثر في كيفية قيام البنك بما يلي: (Mulbert, 2010)

- وضع أهداف المصرف؛
- إدارة العمليات اليومية في المصرف؛

- إدارة الأنشطة والتعاملات بطريقة آمنة وسليمة ووفقا للقوانين السارية بما يحمي مصالح المودعين؛

- مراعاة حقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع المصرف بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين وغيرهم.

4.2- أهمية وأهداف الحوكمة في المصارف:

تكمن أهمية وأهداف الحوكمة في القطاع المصرفي بشكل عام فيما يلي: (محمد، 2018)

- أهمية الحوكمة في المصارف

- تعد الحوكمة نظاما يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف؛
- تمثل الحوكمة السليمة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية للمصارف، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

- أهداف الحوكمة في المصارف

- تحقيق العدالة والشفافية ومنح حق مساءلة الإدارة
- تحقيق حماية المساهمين؛
- تحقيق حماية أموال الغير؛
- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للمصارف؛
- تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل المصرف؛
- الحد من استعمال السلطة في غير مصلحة العامة.

3. الدراسة القياسية

1.3- عينة الدراسة

الجدول 1: عينة الدراسة

البلد	البنك	الرمز	فترة الدراسة
البحرين	بنك البحرين والكويت	BBK	2018-2010
	بنك السلام البحرين	ASBB	2018-2010
	بنك الخليج الدولي	GIB	2018-2010
السعودية	بنك الجزيرة	EJZB	2018-2010
	البنك العربي	ANB	2018-2010

أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمصارف الخليجية: دراسة قياسية

2018-2010	INMB	بنك الاستثمار السعودي	قطر
2018-2010	DOHB	بنك الدوحة	
2018-2010	QNB	بنك قطر الوطني	
2018-2010	CBQ	البنك التجاري القطري	
2018-2010	RAYB	بنك الريان	عمان
2018-2010	SAHB	بنك سوهار	
2018-2010	KFH	بيت التمويل الكويتي	الكويت

المصدر: من إعداد الباحثين

2.3- إحصائيات الدراسة

قبل دراسة العلاقة بين مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمصارف يتم عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات التابعة والمستقلة الخاصة بـ 12 مصرف لدول التعاون الخليجي:

الجدول 2: إحصائيات الدراسة

	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev.	Sum Sq. Dev.	Obs
ROA?	0.019689	0.014750	0.190000	0.000541	0.025846	0.071475	108
ROE?	0.106581	0.105300	0.239600	0.000900	0.051052	0.278873	108
BCZ?	9.185185	9.000000	13.00000	7.000000	1.428339	218.2963	108
AUC?	3.425926	3.000000	6.000000	2.000000	0.686365	50.40741	108
NCB?	4.370370	4.000000	7.000000	3.000000	1.000865	107.1852	108
IBC?	4.574074	5.000000	9.000000	0.000000	1.915035	392.4074	108
PBC?	0.289977	0.055550	2.000000	0.000000	0.524910	29.48177	108
FBC?	0.734567	0.000000	4.000000	0.000000	1.325595	188.0207	108
NBM?	7.212963	6.000000	19.00000	3.000000	3.622492	1404.102	108
PRF?	0.430096	0.393450	0.972300	0.108000	0.256466	7.037920	108
PSC?	0.223793	0.234100	0.500000	0.000000	0.168198	3.027107	108
BSZ?	34629.93	20947.01	238038.1	2431.334	48199.57	2.49E+11	108

المصدر: من إعداد الباحثين

3.3- نموذج ومتغيرات الدراسة

بعدها سيتم بناء النموذج القياسي، الذي يتضمن متغيرات الحوكة كمتغيرات تفسيرية والأداء

المالي للمصارف كمتغير تابع، فيما يلي النموذجين المقترحين:

- النموذج الأول:

$$ROA_{it} = \alpha + \beta_1 BCZ_{it} + \beta_2 AUC_{it} + \beta_3 NCB_{it} + \beta_4 IBC_{it} + \beta_5 PBC_{it} + \beta_6 FBC_{it} + \beta_7 NBM_{it} + \beta_8 PRF_{it} + \beta_9 PSC_{it} + \beta_{10} BSZ_{it} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

- النموذج الثاني:

$$ROE_{it} = \alpha + \beta_1 BCZ_{it} + \beta_2 AUC_{it} + \beta_3 NCB_{it} + \beta_4 IBC_{it} + \beta_5 PBC_{it} + \beta_6 FBC_{it} + \beta_7 NBM_{it} + \beta_8 PRF_{it} + \beta_9 PSC_{it} + \beta_{10} BSZ_{it} + \mu_i + \gamma_t + \varepsilon_{it}$$

حيث:

المتغير التابع	رمز المتغير	طريقة قياسه
العائد على مجموع الأصول	ROA	النتيجة الصافية/اجمالي الأصول
العائد على حقوق الملكية	ROE	النتيجة الصافية/حقوق الملكية

المتغيرات المستقلة	رمز المتغير	طريقة قياسه
حجم مجلس الإدارة	BCZ	عدد أعضاء مجلس الإدارة
لجان التدقيق	AUC	عدد أعضاء لجنة التدقيق
عدد اللجان في مجلس الإدارة	NCB	عدد اللجان في مجلس الإدارة
وجود أعضاء مستقلين	IBC	عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة (غير مساهم)
وجود أعضاء ممثلي الدولة في مجلس الإدارة	PBC	% الأعضاء ممثلي الدولة الى اجمالي أعضاء مجلس الإدارة
وجود أعضاء أجنب في مجلس الإدارة	FBC	% الأعضاء الأجانب الى اجمالي أعضاء مجلس الإدارة
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	NBM	عدد الاجتماعات في السنة
تركز الملكية	PRF	نسبة ملكية كبار المساهمين
مساهمة الدولة في رأس المال	PSC	% مشاركة الدولة في رأس مال البنك
متغيرات التحكم	رمز المتغير	طريقة قياسه
حجم البنك	BSZ	اللوغارتم النيري لاجمالي الأصول

أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمصارف الخليجية: دراسة قياسية

ε_{it}	الخطأ العشوائي للنموذج مع الفروض التقليدية، ويكون مستقلا وموزعا بشكل طبيعي
μ_{it}	الآثار أو الاختلافات المقطعية غير الملحوظة (Cross-section effects) والتي تتفاوت من دولة المصارف لأخرى، لكنها تظل ثابتة خلال الفترة الزمنية.
γ_{it}	الآثار أو الاختلافات الزمنية (Fixed effects model) أو كآثار عشوائية باستخدام نموذج الآثار العشوائية (Random effects model)

4.3 - تقدير النموذجين

تم ترشيح نموذجين لدراسة أثر مبادئ الحوكمة على الاداء المالي، حيث نستخدم في النموذج الأول مجموع الأصول ROA أما في النموذج الثاني فيكون المتغير التابع هو العائد على حقوق الملكية ROE ، اما فيما يخص طرق التقدير نستخدم ثلاث طرق؛ طريقة المربعات الصغرى المدمجة وطريقة الآثار الثابتة وطريقة التأثيرات العشوائية.

- التقدير بطريقة المربعات الصغرى المدمجة PRM:

الجدول 3: نتائج التقدير بطريقة المربعات الصغرى المدمجة

Variable	النموذج الأول		النموذج الثاني	
	Coefficient	t-Statistic	Coefficient	t-Statistic
C	-0.069131	(-2.180631)	0.147339	(2.961444)
BCZ?	0.006379	(2.033635)	-0.013017	(-2.644544)
AUC?	-0.004527	(-1.201623)	0.003749	(0.634071)
NCB?	0.009403	(3.930077)	0.017793	(4.738523)
IBC?	-0.002388	(-1.779638)	-0.003248	(-1.542444)
PBC?	-0.015796	(-1.907142)	0.047440	(3.649687)
FBC?	-7.54E-05	(-0.028018)	0.014587	(3.451944)
NBM?	0.001183	(1.311820)	-0.006167	(-4.355859)
PRF?	0.003624	(0.287837)	-0.049799	(-2.520615)
PSC?	0.054111	(2.211827)	0.154520	(4.024652)
BSZ?	-5.78E-08	(-0.810821)	2.86E-07	(2.559514)
R-squared	0.3379		0.5821	
Adjusted R-squared	0.2679		0.5390	
F-statistic	4.9525		13.5125	

Prob(F-statistic)	0.0000	0.0000
-------------------	--------	--------

المصدر: من إعداد الباحثين أستاذان لمعطيات المصارف محل الدراسة

• تحليل مخرجات النموذج الأول:

يبدو من الجدول أعلاه أن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.3379$ ، وهي صغيرة في حين تقدر احصائية فيشر بـ $F = 4.95$ باحتمال خطأ قدره $prob = 0.0000$ وهو أقل من 5%، ومنه نرفض فرضية العدم ونقر بوجود على الأقل متغير مفسر في النموذج أي أن النموذج مقبول جملة من الناحية الاحصائية.

نلاحظ وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية لكل من مقدر حجم مجلس الادارة BCZ وعدد اللجان في مجلس الادارة NCB ومساهمة الدولة في رأس المال PSC، في حين نلاحظ وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية لكل من مقدر ممثلي الدولة في مجلس الادارة PBC، اما باقي المتغيرات فهي ذات دلالة احصائية ضعيفة.

• تحليل مخرجات النموذج الثاني

انطلاقاً من احصائيات الجدول أعلاه نلاحظ أن احصائية معامل التحديد تقدر بـ $R^2 = 0.5821$ ، أي ان 58.21% من التغير في العائد على حقوق الملكية يتم التحكم فيه بواسطة المتغيرات المدرجة في النموذج، كما نلاحظ أن احصائية فيشر والتي تقدر بـ $F = 13.51$ باحتمال خطأ قدره $prob = 0.0000$ وهو أقل من 5% أي أن النموذج مقبول من الناحية الاحصائية.

نلاحظ وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية لكل من حجم مجلس الادارة BCZ وعدد اجتماعات مجلس الادارة NBM ومتغير تركيز الملكية PRF، في نلاحظ أيضاً وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية لكل من عدد اللجان في مجلس الادارة NCB، ووجود أعضاء ممثلي الدولة في مجلس الادارة PBC، ومساهمة الدولة في رأس المال PSC وحجم البنك BSZ، في حين أن المقدرات الأخرى ذات دلالة احصائية ضعيفة.

لكن لا يمكن الحكم على أنه النموذج الأنسب الذي يفسر أثر متغيرات الحوكمة على العائد على اجمالي الأصول ROA وأثر متغيرات الحوكمة على معدل العائد على حقوق الملكية ROE، اذن نقوم بتقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM.

- التقدير بنموذج التأثيرات الثابتة FEM

سيتم في هذه المرحلة تقدير نموذج الآثار الثابتة FEM، والنتائج المحصل عليها مبينة في الجدول التالي:

الجدول (4): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة FEM

Variable	النموذج الأول		النموذج الثاني	
	Coefficient	t-Statistic	Coefficient	t-Statistic

أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمصارف الخليجية: دراسة قياسية

C	0.106437	(2.836861)	0.177628	(2.359838)
BCZ ?	-0.004340	(-1.586632)	-0.012391	(-1.756268)
AUC ?	0.001168	(0.296619)	0.003409	(0.625194)
NCB ?	0.008541	(2.301156)	0.016143	(3.661358)
IBC ?	-0.003943	(-1.973251)	0.000271	(0.122916)
PBC ?	-0.015802	(-1.111387)	-0.010075	(-0.342037)
FBC ?	-0.026982	(-1.811933)	-0.000204	(0.010952)
NBM ?	-0.003229	(-4.052369)	-0.004041	(-1.809445)
PRF ?	-0.029153	(-0.514394)	-0.050243	(-0.733369)
PSC ?	0.346907	(3.400579)	0.122169	(0.894895)
BSZ ?	-1.73 ^{E-07}	(-2.996918)	-4.19 ^{E-07}	(-2.854901)
R-squared	0.5548		0.7636	
Adjusted R-squared	0.4461		0.7465	
F-statistic	5.1046		16.009	
Prob(F-statistic)	0.0000		0.0000	

المصدر: من إعداد الباحثين أستاذان لمعطيات المصارف محل الدراسة

• تحليل مخرجات النموذج الأول:

من خلال إحصائيات الجدول السابق نلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 0.5548$ وهو متوسط نوعاً ما كما أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر $F = 5.104$ التي تقابل حد خطأ قدره $prob = 0.000$ ما يمكن القول أن النموذج مقبول جملة من الناحية الإحصائية. نلاحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ذات دلالة إحصائية لكل من عدد اللجان في مجلس الإدارة NCB، وعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية أيضاً لمتغير تركيز الملكية PRF وعدد اجتماعات مجلس الإدارة NBM، أما فيما يخص باقي المتغيرات فتتعدى معنويتها الإحصائية في هذا النموذج.

• تحليل مخرجات النموذج الثاني:

من خلال إحصائيات الجدول السابق نلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 0.7636$ وهي تقترب من الواحد كما أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر $F = 16.009$ التي تقابل حد خطأ قدره $prob = 0.000$ ما يمكن القول أن النموذج مقبول جملة من الناحية الإحصائية. كما نلاحظ وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية لمقدر عدد اللجان في مجلس الإدارة NCB، في حين تكون سلبية بالنسبة لمقدر حجم البنك BSZ، أما باقي المقدرات فهي ليست معنوية إحصائياً.

• المفاضلة بين نموذج التأثيرات التجميعية PRM ونموذج التأثيرات الثابتة FEM :

يتم المقارنة بين النموذج التجميعي والآثار الثابتة استنادا الى احصائية فيشر تحت قيد الفرضية

التالية:

$$\begin{cases} H_0: commun_effect \\ H_1: fixed - effect \end{cases}$$

$$F^{cal} = \frac{(R_2^2 - R_1^2)/(m - 1)}{1 - R_2^2} F_{(m-1),(T-M-k)}^{tab}$$

حيث m هو عدد المصارف، و K عدد المتغيرات المفسرة، و T عدد المشاهدات.

✓ بالنسبة للنموذج الأول: نلاحظ أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر تقدر بـ $F^{cal} = 3.8088$ وهي أكبر من الاحصائية الجدولية $F^{tab} = 3.20$ ، كما أن احتمال الخطأ $prob=0.0002$ وهو أقل من 5% ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب.

Redundant Fixed Effects Tests
Pool: POOL01
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	3.808823	(11,86)	0.0002
Cross-section Chi-square	42.862860	11	0.0000

✓ بالنسبة للنموذج الثاني: نلاحظ أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر تقدر بـ $F^{cal} = 8.22$ وهي أكبر من الاحصائية الجدولية $F^{tab} = 3.20$ ، كما أن احتمال الخطأ $prob=0.000$ وهو أقل من 5% ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أن نموذج الآثار الثابتة هو الأنسب.

Redundant Fixed Effects Tests
Pool: POOL01
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	8.220395	(11,86)	0.0000
Cross-section Chi-square	77.602844	11	0.0000

– التقدير بنموذج التأثيرات العشوائية (REM):

يتم المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والنموذج العشوائي من خلال استخدام اختبار (hausman)، المقترح عام 1978 حيث تفترض الفرضية الصفرية H_0 ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية، مقابل الفرضية البديلة H_1 التي تفترض ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات الدراسة، وتكون صيغة الاختبار على النحو التالي:

$$H_0: random_effect$$

$$H_1: fixed - effect$$

حيث تحسب احصائية hausman بالعلاقة التالية:

$$H = (\beta_{LSDV} - \beta_{GLS})' [var((\beta_{LSDV} - \beta_{GLS}))]^{-1} (\beta_{LSDV} - \beta_{GLS})$$

حيث تتبع احصائية hausman توزيع χ^2 بدرجة حرية k.

تلخيص نتائج الاختبار في الجول التالي:

الجدول 5: نتائج اختبار Hausman

نوع الاختبار	فرضية العدم	الاحصائية	القيمة الاحتمالية
النموذج الاول			
Hausman test	نموذج الآثار العشوائية هو الانسب	41.8180	0.0000
النموذج الثاني			
Hausman test	نموذج الآثار العشوائية هو الانسب	32.654	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين أستاذنا لمعطيات المصارف محل الدراسة

• تحليل مخرجات النموذج الأول:

اعتمادا على مخرجات الجدول السابق نجد أن قيمة كاي تربيع المحسوبة تقدر بـ $\chi^2 = 41.818$ وهي أكبر من المجدولة عند درجة ثقة 95%، ما يوافق حد خطأ قدره $prob = 0.000$ وهو أقل من 5% ومنه رفض الفرضية الصفرية أي أن نموذج الأثر الثابت هو النموذج الأنسب الذي يفسر أثر متغيرات الحوكمة على ROA.

• تحليل مخرجات النموذج الثاني:

اعتمادا على مخرجات الجدول السابق نجد أن قيمة كاي تربيع المحسوبة تقدر بـ $\chi^2 = 32.654$ وهي أكبر المجدولة عند درجة ثقة 95%، ما يوافق حد خطأ قدره $prob = 0.000$ وهو أقل من 5% ومنه رفض الفرضية الصفرية أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأنسب الذي يفسر أثر متغيرات الحوكمة على ROE.

5.3- اختبارات التشخيص:

- تحليل البواقي

حتى نتمكن استخدام النتائج المتحصل عليها في النماذج والتقديرات السابقة، يجب علينا أن نختبر عنصر الخطأ من خلوه من الارتباط الذاتي autocorrelation، وأيضا اختبار ثبات تباين الأخطاء heteroscedasticity، حيث اعتمدنا على برنامج stata15 و views10 للتأكد من صحة الفرضيتين.

- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء autocorrelation

نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب لعملية التحليل وهذا ما أكدته اختبار F test و haussman test:

الجدول6: نتائج اختبار الارتباط الذاتي

نوع الاختبار	فرضية العدم	الاحصائية	القيمة الاحتمالية
النموذج الاول			
Breusch-Pagan	لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي	160.35	0.0000
النموذج الثاني			
Breusch-Pagan	لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي	158.68	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين أستاذات لمعطيات المصارف محل الدراسة

- نلاحظ من خلال الجدول (6) وجود ارتباط ذاتي بين بواقي في النموذج الأول لأن القيمة الاحتمالية اقل من 5%، كما نلاحظ نفس الشيء بالنسبة للنموذج الثاني ايضا لأن القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Pagan أقل من 5%.

- اختبار ثبات تباين عنصر الخطأ heteroscedasticity:

الجدول7: نتائج اختبار ثبات تباين عنصر الخطأ

نوع الاختبار	فرضية العدم	الاحصائية	القيمة الاحتمالية
النموذج الاول			
Wald test	$\sigma^2(i) = \sigma^2$ for all i	3110.97	0.0000
النموذج الثاني			
Wald test	$\sigma^2(i) = \sigma^2$ for all i	304.26	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين أستاذات لمعطيات المصارف محل الدراسة

في النموذج الأول نلاحظ أن الاحصائية المحسوبة لكاي تربيع وهي 3110.97 وهي اكبر من الجدولة ايضا حد الخطأ prob=0.000 وهو أقل من 5% ومنه رفض الفرضية الصفرية أي أن النموذج الأول يعاني

من مشكلة عدم ثبات تباين عنصر الخطأ؛ أيضاً بالنسبة للنموذج الثاني نلاحظ أن $\text{prob}=0.000$ زهي أقل من 5% ومنه رفض فرضية العدم أي أن النموذج أيضاً يعاني من مشكلة عدم ثبات عنصر الخطأ.

4. إعادة تقدير نموذج الأثر الثابت

لمعالجة كل من عدم ثبات التباين بين الأفراد والارتباط الذاتي من الدرجة الأولى للنموذجين نستعمل التقدير بطريقة المربعات الصغرى الممكنة FGLS.

1.4- تقدير النموذج الأول:

```
. xtglsl ROA BCZ AUC NCB IBC PBC FBC NBM PRF PSC BSZ, panels(correlated)

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients: generalized least squares
Panels: heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation: no autocorrelation

Estimated covariances = 78 Number of obs = 108
Estimated autocorrelations = 0 Number of groups = 12
Estimated coefficients = 11 Time periods = 9
Wald chi2(10) = 444.93
Prob > chi2 = 0.0000
```

ROA	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
BCZ	.0054175	.0006661	8.13	0.000	.0041119	.0067231
AUC	-.0026018	.0009527	-2.73	0.006	-.004469	-.0007345
NCB	.0072462	.0007082	10.23	0.000	.0058582	.0086342
IBC	-.0018776	.0003345	-5.61	0.000	-.0025333	-.001222
PBC	-.0050725	.0047784	-1.06	0.288	-.0144381	.004293
FBC	-.0005509	.0010636	-0.52	0.604	-.0026355	.0015337
NBM	.0015852	.0005491	2.89	0.004	.000509	.0026614
PRF	.0014909	.0055834	0.27	0.789	-.0094523	.0124341
PSC	.0446449	.0077494	5.76	0.000	.0294563	.0598334
BSZ	-5.62e-08	1.74e-08	-3.23	0.001	-9.04e-08	-2.21e-08
_cons	-.0617622	.0071168	-8.68	0.000	-.075711	-.0478135

من خلال نتائج التقدير نلاحظ أن:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة BCZ وبين معدل العائد على إجمالي الأصول ROA في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، وهذا يعزز مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة في مبادئ الحوكمة، حيث كلما زاد أعضاء مجلس الادارة بعضو واحد زاد العائد على إجمالي الأصول بـ 0.0054% وهذه النتيجة مطابقة لجميع الدراسات التي تم ذكرها سابقاً إلا دراسة Ashenfi Beyene Fanta, Kelifa Srmolo Kemal, Yodit Kassa Waka التي توصلت الى وجود علاقة سلبية بينهما.

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين عدد أعضاء لجنة التدقيق AUC وبين معدل العائد على إجمالي الأصول ROA في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، وهذا دليل على أن حجم اللجنة زاد عن اللزوم، حيث كلما زاد أعضاء لجنة التدقيق بعضو واحد فوق العدد اللازم انخفض العائد على إجمالي الأصول بـ 0.0026%.

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عدد اللجان مجلس الإدارة NCB وبين معدل العائد على إجمالي الأصول ROA في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، وهذا يعزز مبدأ المسائلة في مبادئ الحوكمة، حيث كلما زاد عدد لجان مجلس الإدارة بلجنة واحدة زاد العائد على إجمالي الأصول بـ 0.0072%.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الادارة IBC وبين معدل العائد على اجمالي الأصول ROA في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، دل هذا على أن عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الادارة زائد عن العدد اللازم، حيث كلما زاد عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الادارة بعضو واحد فوق العدد اللازم انخفض العائد على اجمالي الأصول بـ 0.0018%.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين عدد الأعضاء ممثلي الدولة في مجلس الادارة PBC وبين معدل العائد على اجمالي الأصول ROA في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، دل هذا على أن عدد الأعضاء ممثلي الدولة في مجلس الادارة يعتبر عائق لتحقيق الأرباح كون الدولة تسهر على تحقيق المصلحة العامة وتكون أقل سهرا على تحقيق المصلحة الخاصة للبنوك، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كلا من عبد الستار عطي ورشيدة بن جازية وكذا دراسة Tangakou Soh Robert حيث كلما زاد عدد الأعضاء ممثلي الدولة في مجلس الادارة بعضو واحد انخفض العائد على اجمالي الأصول بـ 0.0051%.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين عدد الأعضاء الأجانب في مجلس الادارة FBC وبين معدل العائد على اجمالي الأصول ROA في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، إلا أن تأثيرها جد ضعيف حيث كلما زاد عدد الأعضاء الأجانب في مجلس الادارة بعضو واحد انخفض العائد على اجمالي الأصول بـ 0.0005%.
- وجود علاقة طردية وذات دلالة احصائية بين عدد اجتماعات مجلس الادارة في السنة NBM وبين العائد على اجمالي الأصول ROA في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، وهذا يعزز مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة وكذا مبدأ المسائلة في مبادئ الحوكمة، حيث كلما زاد اجتماعات مجلس الادارة باجتماع واحد خلال السنة زاد العائد على اجمالي الأصول بـ 0.0016%.
- وجود علاقة طردية وذات دلالة احصائية بين تركيز الملكية PRF وبين العائد على اجمالي الأصول ROA في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، حيث كلما زاد تركيز الملكية في يد كبار المساهمين بواحد بالمائة زاد العائد على اجمالي الأصول بـ 0.0015%.

- وجود علاقة طردية قوية وذات دلالة احصائية بين تركيز الملكية PRF وبين العائد على اجمالي الأصول ROA في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، حيث كلما زاد تركيز الملكية في يد كبار المساهمين بواحد بالمائة زاد العائد على اجمالي الأصول بـ 0.0149%.
- وجود علاقة طردية قوية وذات دلالة احصائية بين مساهمة الدولة في رأس مال البنوك PSC وبين العائد على اجمالي الأصول ROA في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، وتعتبر أقوى علاقة منم بين جميع المتغيرات المفسرة والعائد على إجمالي الأصول، وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة بدر بلكبير وآخرون، حيث كلما زادت مساهمة الدولة في رأس مال البنك بواحد بالمائة زاد العائد على اجمالي الأصول بـ 0.045%.
- أما بالنسبة لمتغير المراقبة المتمثل في حجم البنك BSZ فهو ذو تأثير جد ضعيف على العائد على لإجمالي الأصول.

2.4 - تقدير النموذج الثاني:

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients: generalized least squares
Panels: heteroskedastic with cross-sectional correlation
Correlation: no autocorrelation

Estimated covariances = 78 Number of obs = 108
Estimated autocorrelations = 0 Number of groups = 12
Estimated coefficients = 11 Time periods = 9
Wald chi2(10) = 2928.59
Prob > chi2 = 0.0000

ROE	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
BCZ	-.0126802	.0014124	-8.98	0.000	-.0154486	-.0099119
AUC	.0033021	.0013887	2.38	0.017	.0005804	.0060239
NCB	.0165828	.0015517	10.69	0.000	.0135414	.0196242
IBC	-.0040787	.0006881	-5.93	0.000	-.0054274	-.0027301
PBC	.0402611	.0064241	6.27	0.000	.0276701	.052852
FBC	.0163585	.0028833	5.67	0.000	.0107073	.0220097
NBM	-.0068127	.0004195	-16.24	0.000	-.0076349	-.0059906
PRF	-.0451164	.007112	-6.34	0.000	-.0590557	-.0311771
FSC	.1830377	.018942	9.66	0.000	.145912	.2201633
BSZ	2.33e-07	7.78e-08	2.99	0.003	8.05e-08	3.85e-07
_cons	.1532444	.0193095	7.94	0.000	.1153985	.1910902

من خلال نتائج التقدير نلاحظ:

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة BCZ وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، وهذا بنفي مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في مبادئ الحوكمة، حيث كلما زاد أعضاء مجلس الإدارة بعضو واحد ينقص العائد على حقوق الملكية بـ 0.012% وهذه النتيجة مطابقة لدراسة Ashenfi Beyene Fanta, Kelifa Srmolo Kemal, Yodit Kassa Waka التي توصلت الى وجود علاقة سلبية بينهما.
- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء لجنة التدقيق AUC وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، حيث كلما زاد أعضاء لجنة التدقيق بعضو واحد زاد العائد على حقوق الملكية بـ 0.0033%.
- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عدد اللجان مجلس الإدارة NCB وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، وهذا يعزز مبدأ المسائلة في مبادئ الحوكمة، حيث كلما زاد عدد لجان مجلس الإدارة بلجنة واحدة زاد العائد على اجمالي الأصول بـ 0.0165%.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة IBC وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، دل هذا على أن عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة زائد عن العدد اللازم، حيث كلما زاد عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة بعضو واحد فوق العدد اللازم انخفض العائد على اجمالي الأصول بـ 0.004%.

- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين عدد الأعضاء ممثلي الدولة في مجلس الادارة PBC وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي....الخ
- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين عدد الأعضاء الأجانب في مجلس الادارة FBC وبين معدل العائد على حقوق الملكية ROE في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، حيث كلما زاد عدد الأعضاء الأجانب في مجلس الادارة بعضو واحد انخفض العائد على حقوق الملكية بـ 0.0163%.
- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين عدد اجتماعات مجلس الادارة في السنة NBM وبين العائد على حقوق الملكية ROE في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، وهذا يعزز مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة وكذا مبدأ المسائلة في مبادئ الحوكمة، حيث كلما زاد اجتماعات مجلس الادارة باجتماع واحد خلال السنة زاد العائد على اجمالي الأصول بـ 0.0016%.
- وجود علاقة طردية وذات دلالة احصائية بين تركيز الملكية PRF وبين العائد على اجمالي الأصول ROA في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، حيث كلما زاد تركيز الملكية في يد كبار المساهمين بواحد بالمائة زاد العائد على اجمالي الأصول بـ 0.0015%.
- وجود علاقة طردية قوية وذات دلالة احصائية بين تركيز الملكية PRF وبين العائد على اجمالي الأصول ROA في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، حيث كلما زاد تركيز الملكية في يد كبار المساهمين بواحد بالمائة زاد العائد على اجمالي الأصول بـ 0.0149%.
- وجود علاقة طردية قوية وذات دلالة احصائية بين مساهمة الدولة في رأس مال البنوك PSC وبين العائد على اجمالي الأصول ROA في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، وتعتبر أقوى علاقة منم بين جميع المتغيرات المفسرة والعائد على اجمالي الأصول، وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة بدر بلكبير وآخرون، حيث كلما زادت مساهمة الدولة في رأس مال البنك بواحد بالمائة زاد العائد على اجمالي الأصول بـ 0.045%.
- أما بالنسبة لمتغير المراقبة المتمثل في حجم البنك BSZ فهو ذو تأثير جد ضعيف على العائد على لإجمالي الأصول.

5. الخاتمة:

سعت الدراسة الى التعرف على أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي للمصارف بمنطقة التعاون الخليجي، وذلك بتسليط الضوء على عينة متكونة من 12 مصرف، وبعد الاطلاع على كافة الأدبيات العلمية والدراسات القياسية وتحليل بياناتها، توصل البحث الى مجموعة من النتائج، أهمها:

أن متغيرات الحوكمة التي لها أثر إيجابي على الأداء المالي للمصارف الخليجية محل الدراسة هي كل من : عدد اللجان مجلس الإدارة NCB، عدد اجتماعات مجلس الإدارة في السنة (NBM)، تركيز الملكية PRF، مساهمة الدولة في رأس مال البنوك PSC، بينما نجد متغير الحوكمة الذي كان له أثر سلبي على الأداء المالي للمصارف الخليجية محل الدراسة هي عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة IBC.

أما فيما يخص حجم مجلس الإدارة BCZ نلاحظ وجود علاقة طردية مع معدل العائد على إجمالي الأصول ROA ، وهذا يعزز مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في مبادئ الحوكمة، بينما نلاحظ وجود علاقة عكسية مع معدل العائد على حقوق الملكية ROE في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، وهذا بنفي مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في مبادئ الحوكمة.

أما فيما يخص عدد أعضاء لجنة التدقيق AUC نلاحظ وجود علاقة عكسية ذات مع معدل العائد على إجمالي الأصول ROA ، بينما نلاحظ وجود علاقة طردية مع معدل العائد على حقوق الملكية ROE في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي،

أما فيما يخص عدد الأعضاء ممثلي الدولة في مجلس الإدارة PBC نلاحظ وجود علاقة عكسية مع معدل العائد على إجمالي الأصول ROA في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي، دل هذا على أن عدد الأعضاء ممثلي الدولة في مجلس الإدارة يعتبر عائق لتحقيق الأرباح كون الدولة تسهر على تحقيق المصلحة العامة ونكون أقل سهرا على تحقيق المصلحة الخاصة للبنوك، بينما نلاحظ وجود علاقة طردية مع معدل العائد على حقوق الملكية ROE في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي

وأما فيما يخص وجود عدد الأعضاء الأجانب في مجلس الإدارة FBC نلاحظ وجود علاقة عكسية مع معدل العائد على إجمالي الأصول ROA بينما نلاحظ وجود علاقة طردية مع معدل العائد على حقوق الملكية ROE في البنوك بمنطقة التعاون الخليجي؛ بينما نجد متغير التحكم حجم البنك BSZ. فكان له تأثير ضعيف جدا على الأداء المالي للمصارف الخليجية محل الدراسة.

المراجع

- Badr BELKEBIR, R. D. (2018, Jul). Analyse de l'Impact de la Gouvernance sur la Performance: Cas des Banques Marocaines. *International Journal of Innovation and Applied Studies*, 23(4), 756-767.
- bancaire, C. d. (1999). *Renforcement de la gouvernance d'entreprise pour l'organisation bancaire, Banque des règlements internationaux*, 1999, p3.
- Cesario Mateus Salam Belhadj. (2016). corporate governance impact on bank performance evidence from Europe. *corporate ownership control*.(4) 13 ،
- Chenini Hajer, J. A. (2016). Analysis of the impact of governance on bank performance case of commercial tunisian banks. *cross mark journal*.

FATIMOH MOHAMED .(2012). Impact of corporate governance on banks performance in Nigeria , 'College of Management Sciences) .2012 ,Fountain University (المحرر) ،
Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences.

Kelifa Srmolo Kemal, Yodit Kassa Waka Ashenafi Beyene Fanta .(2013). Corporate governance and impact on bank performance in Ethiopia .*Journal of Finance and Accounting* 26-19 ، (1) 1 ،

Mba Fokwa Arsène and Merci Belery Tangakou Soh Robert) .January, 2015 .(
GOUVERNANCE BANCAIRE ET RENTABILITE FINANCIERE AU CAMEROUN .
European Scientific Journal 287-267 ، (1) 11 ،

Mulbert, P. O. (2010). *corporate governance of banks after the financial crisis, Theory, Evidence, Reforms, European corporate governance institute working paper, N151/ 2010, p5.*

Rachida BEN JAZIA Abdessatar AT11 : .(2018) .*L'IMPACT DE LA GOUVERNANCE SUR LA PERFORMANCE DES BANQUES TUNISIENNES* من تاريخ الاسترداد 02 24 2019 ،
www.colleges.jazanu.edu.sa/Cba/FilesGallery

Zain, M. B. (2013). Impact of corporate governance on performance of banking sector in Malaysia. (F. o. Multimedia University, Éd.) *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(19).

ركي راجي و آخرون الحمدود. (2013). أثر ممارسات الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية – دراسة تحليلية- " ، كلية الاقتصاد. مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول " حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة. الأردن.

زنافي بشير، معاريف محمد. (2018). أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد الخامس، العدد الأول، 2018، ص 338.

سعود وسيلة. (2015). " حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2015-2016، ص3. جامعة مسيلة.

عبد القادر بريس. (2006). ، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة الى المنظومة المصرفية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد الأول، 2006.

شوقي بورقية ، ط.د.حسام توري ، ط.د.يوسف بن زيد، ط.د.الزبير بن عامر، ط.د.وحيدة بولرج
نوي فاطمة الزهرة. (2017). أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على تحسين أداء البنوك الجزائرية، بـسكرة،
2016-2017. بـسكرة: جامعة محمد خيضر.